

محامون: لماذا نجنب حضور جلسات التحقيق والهروب من عرض المتهمين على الطبيب الشرعي؟!

رأس كبير بالنيابة العامة طلب استخدام الغازات لتفريق (الأمهات) !!

خاص - محرر الشؤون المحلية

يسود القلق في الأوساط القانونية عن الطريقة التي تتعامل بها النيابة العامة ووزارة الداخلية في منع محامي المتهمين في قضايا الأحداث الأخيرة من حضور جلسات التحقيق أو السماح لهم بالإطلاع على تفاصيل القضية أو حتى التهم الموجهة للمتهمين. وبين خشية الأهالي من تعرض أبنائهم للإكراه لإجبارهم على الاعتراف بأمور لم يقوموا بإرتكابها، وتأكيدهم على أن ذويهم تعرضوا فعلاً للضرب أثناء اعتقالهم، يعلق أحد المحامين الذين يترافعون عن المتهمين بقوله: لا بد أن يعرض المتهمون على النيابة العامة بحضور المحامين، ولكن تجنّب المحامين الحضور لا يقود إلا للشك في خشية النيابة بأن يطلب المحامين عرض المتهمين على الطبيب الشرعي.

وماذا يحدث لو طلب المحامي من المحقق عرض المتهم على الطبيب الشرعي ولم يعرض؟ يجيب المحامي المتحدث على السؤال بقوله: حينها يكون ذلك سبباً وحيداً يجعل المحكمة تبرئ المتهم بمجرد عدم عرضه على الطبيب الشرعي كما طلب المحامي، لأن ذلك يقود للقناعة بكون أية اعترافات أخذت من المتهم هي منتزعة منه بالإكراه. سؤال آخر يطرح نفسه في الواجهة، لماذا الماطلة في حضور المحامين لجلسات التحقيق، يجب المحامي: ربما بهدف كسب الوقت بالنسبة للمحققين ووزارة الداخلية للتصرف في القضية حسب توجيهات عليا والسير بها في طريق مرسومة معاملة مسبقاً، والأرجح كذلك هو مرور الوقت لتخفي آثار الضرب التي تعرض لها الموقوفين وبالتالي فإن عرضهم على الطبيب الشرعي لا يؤثر على ما يطمحون لنيله.

بعض المصادر المطلعة أشارت في حديث خاص لـ (الوفاق) عن كون بعض المحققين في النيابة العامة ينتهون من التحقيق ولكنهم ينتظرون اتخاذ القرار من جهات عليا لم تسمها المصادر، ولكنها أكدت أنها جهات لا يحق لها التدخل في عمل المحقق ورسم ما يمكن أن يتخذه من قرار، إذ إن المحقق هو صاحب التشخيص في القضية وليس أي أحد آخر من تحت الطاولة!! تشير المعلومات حسب المصادر إلى أن المحقق مقتنع بشكل شبه قاطع بكون المتهم في الأحداث الأخيرة والذي تم اعتقاله من منزله في الديه هو برئ، أو على الأقل لا يستحق أن يؤمر بحبسه، إلا أنه لا يملك الخيار ليختار المناسب من القرار. ويرى بعض المراقبين أن القرارات فعلاً مجهزة مسبقاً والسيناريو مصاغ بشكل أولي، وهذا يعد انتهاكاً سافراً من قبل الجهات العليا في تخصص السلطة القضائية التي من الواجب أن تتمتع بكامل الإستقلالية ولا تحكمها (صداقات بين مسؤولين) ولا (مصالح بين جهات). من الممكن الحديث عن خروقات للقانون،

لماذا يفلق باب النيابة العامة بوجه الأهالي؟!



النيابة وسيضر بالأمور أكثر ما سينفعها، وسيأزم الوضع العام والإحتقان الشعبي، وهو ما رضخ له (الكبير) وسحب طلبه. نزول بعض مسؤولي النيابة لمحاورة الأهالي في يوم الاثنين سبب امتعاضاً كبيراً من (الكبير)، ولم يستطع إلا الأمر بإخراج النسوة من النيابة (حتى لم تم ذلك بالقوة)!! وهذا بالفعل ما جرى، إذ دخلت قوات الشعب من الباب الخلفي إلى صالة الإنتظار التي بقيت فيها النسوة وبمساعدة عدد بسيط من الشرطة النسائية (لا ينتمون لأصول بحرينية بل أصولهم من بلاد الشام)، وقاموا بسحب النساء وجرهن بالقوة لخارج النيابة، لكن المقاومة التي أبدتها النساء جعلت قوات الشعب والشرطة النسائية يستخدمون عنف أكبر حتى أصيبت أغلب النساء بالإعياء الشديد وأغمي على البعض الآخر.

عارض، والدليل هو استدعاء قوات الشعب وتوزعهم أمام النيابة وبواجهة كل المداخل المؤدية تزامناً مع قدوم العوائل للإستعلام عن أبنائهم الموقوفين. الدليل الآخر هو إغلاق الأبواب على النسوة اللاتي كن بداخل قاعة الإنتظار بمبنى النيابة العامة، وأحكام اقتال تلك الأبواب من قبل رجال الأمن. معلومات خاصة أشارت لها بعض المصادر لـ (الوفاق) بأن جهات مسؤولة بالنيابة العامة وهو مسؤول (كبير جداً) طلب من ضابط قوات الشعب بإخراج النساء المتواجداً داخل مبنى النيابة العامة بالقوة وحتى لو تم استخدام الغازات المسيلة للدموع!! لكن المسؤول ذاك لم يرقب إلى نتائج ذلك الطلب، فقد تدخل مسؤول آخر (ليس أكبر من سابقة) وطلب منه إلغاء طلبه لأن ذلك سيؤثر على سمعة

الزمان: نهار الثلاثاء في النيابة العامة

الحدث: استخدام قوات الشعب للقوة مع النساء! أشار بعض شهود العيان إلى أن ما جرى نهار الثلاثاء الماضي في النيابة العامة هو نتيجة نية مسبقة وليس ولد حدث